

Distr.: General
29 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

تقارير هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٤

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التعاون المشترك بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق خلال عام ٢٠١٤. ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتشجيع اعتماد نهج متسق في المسائل المتعلقة بالسياسات العامة والمسائل التنفيذية والإدارية، بهدف تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، دعماً للولايات الحكومية الدولية. ويقدم أيضاً معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة في الإعداد للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها. وفي عام ٢٠١٤، واصل مجلس الرؤساء جهوده من أجل التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ونسق الدعم المقدم على نطاق المنظومة في سياق إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وساهم المجلس من خلال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وفي تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً والدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280515 280515 15-06467 (A)



وسعيًا إلى زيادة فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتعزيز أثرها، أعطى المجلس، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الأولوية لكفالة الاتساق في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة. وفي ما يتعلق بالمسائل الإدارية والتنظيمية التي تهم المنظومة بأسرها، ركّز مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على توحيد ممارسات الشراء وتحديث إدارة الموارد البشرية وتحسين أساليب العمل. ويسلط التقرير الضوء أيضًا على أنشطة التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - تعزيز عملية إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة
٧	ألف - التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
٨	باء - تنسيق الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
١٠	جيم - الاسهام في "خطة حضرية جديدة"
١٠	ثالثا - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها
١١	ألف - النهوض بعمالة الشباب
١١	باء - التصدي لمسألتي جرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني
١٢	جيم - تيسير العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ
١٣	رابعا - تعزيز فعالية وكفاءة واتساق وتأثير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية
١٥	خامسا - تحسين وتحديد المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة
٢٠	سادسا - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢١	سابعا - تحسين مستوى الشفافية والمساءلة
٢٢	ثامنا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل
٢٢	تاسعا - الاستنتاجات

المرفق

٢٤	موجز لحالة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين (A/69/16)
----	---

أولا - مقدمة

١ - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن العمل السنوي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وهو يستجيب أيضاً لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة ٤ (ب) من قرارها ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، القاضي بإدراج معلومات مناسبة عن أعمال المجلس في تقريره الاستعراضي السنوي الذي يقدمه إلى المجلس، والذي تدرسه أيضاً لجنة البرنامج والتنسيق، لتعزيز فعالية الحوار. ويغطي هذا التقرير عام ٢٠١٤.

٢ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٧/٦٩، الذي أيدت فيه الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين (A/69/16)، الفصل الثالث - ألف)، يبرز هذا التقرير الأنشطة الرئيسية المضطلع بها تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً للولايات الحكومية الدولية ووفقاً لها.

٣ - وأشارت الجمعية العامة في قرارها ١٧/٦٩ إلى الإسهامات المقدمة من مجلس الرؤساء التنفيذيين، في عام ٢٠١٣، من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن السياسات والمسائل التنفيذية والإدارية. ورحبت اللجنة، على وجه الخصوص، بالجهود المكثفة التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين في الإعداد للمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة، وكذلك بالعمل الذي يقوم به لتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالنهج الفعال لدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وفيما يتصل بدور مجلس الرؤساء التنفيذيين في تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها، دُعي المجلس إلى تقديم تقرير عن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز دوره في كفالة اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة، بهدف ضمان إجراءات منسقة وفعالة بشأن مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بهذه الخطة.

٤ - وأقرّت الجمعية العامة أيضاً بالعمل الدؤوب الذي يقوم به المجلس دعماً لمواءمة أساليب العمل وتبسيطها لما ينطوي عليه ذلك من إمكانات من حيث زيادة أوجه الكفاءة بالحد من الأعباء الإدارية والإجرائية، ورحبت بعمل المجلس بشأن تنفيذ الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأداء. ودُعي المجلس للإبلاغ عن النتائج المحققة في النظام الجديد لتسجيل البائعين، لا سيما من حيث زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الشراء. كما قدمت الجمعية العامة طلبات تتصل بإيجاد نهج متسق للتعامل مع تعدد

اللغات، وتعميم دعم التعاون بين بلدان الجنوب، ومواصلة الحوار بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء.

٥ - وإلى غاية وقت تحرير هذا التقرير، لا يزال المجتمع الدولي يواجه طائفة واسعة من التحديات الشاملة، بما في ذلك المستويات العالية في معدلات الفقر والبطالة، لا سيما في أوساط الشباب، والتحضر السريع والأزمات الصحية والانسانية، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وفي إطار سعي الدول الأعضاء لمواجهة تلك المسائل المتنوعة والمعقدة، تلتزم الأمم المتحدة بدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري من خلال تسخير خبرتها التقنية وتجربتها العملية الواسعتين. ويوصف المجلس هيئة تنسيقية، فإن هذا الأخير والآليات الفرعية التابعة له، أي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يعملون على تعزيز اتساق السياسات والمسائل التنفيذية والإدارية التي تروم زيادة فعالية وكفاءة أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وتستجيب أنشطته للولايات الحكومية الدولية وتدعم أولويات الدول الأعضاء.

٦ - ويبقى تحسين الشفافية والمساءلة أمام الدول الأعضاء من الأولويات الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ففي عام ٢٠١٤، واصل المجلس البحث عن فرص للتبادل الموضوعي مع الدول الأعضاء والزيادة في إغناء المعلومات المقدمة في موقعه الشبكي (www.unsceb.org). وواصل المجلس أيضا التنسيق مع الهيئات الأخرى المشتركة التمويل، ولا سيما لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

ثانيا - تعزيز عملية إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة

٧ - خلال عام ٢٠١٤، استجاب مجلس الرؤساء التنفيذيين لدعوات الجمعية العامة من أجل التنسيق على نطاق المنظومة في الإعداد للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، ومؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). ودعماً لتلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين بتعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ نتائج المؤتمرات وقدم مساهمات مشتركة.

٨ - وعملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٢٠/٦٧، و ٢٢٤/٦٨، و ٢٣١/٦٩، بقي دوماً تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً لل عقد ٢٠١١-٢٠٢٠ من البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس منذ دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، سعياً إلى دعم تنسيق تنفيذه على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومتابعته. ولغرض زيادة تعزيز التنسيق، فإن مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بصدد إعداد مجموعة من الأدوات لإدراج برنامج العمل في برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المجلس أثناء دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤، بياناً مشتركاً موجهاً إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أعلن فيه عن عزم المنظومة تقديم برنامج دعم منسق إلى هذه الدول وتحسين اتساق التدخلات المتصلة بهذه الدول بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، ودعم بناء مقومات المنة لدى هذه الدول وإقامة شراكات حقيقية ومستدامة من أجل التنمية المستدامة. ودعماً لقرار الجمعية العامة رقم ٢٣٨/٨٦، نظم المجلس مناسبة جانبية رفيعة المستوى في موضوع "منظومة الأمم المتحدة تعقد شراكات من أجل شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية"، بمشاركة الوزير الأول في سوموا و ١٢ مسؤولاً من منظومة الأمم المتحدة^(١). وأبرزت المناسبة المساهمة الملموسة للمنظومة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأظهرت الكيفية التي تعمل بها الوكالات جميعها مع هذه الدول ولأجلها. فعلى سبيل المثال، لأجل الرفع من أثر تطوير قطاع السياحة، الذي يعد من الصناعات الحيوية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تشترك تسع مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في دعم نهج أكثر اتساقاً لتنمية السياحة وتعمل على تنسيق عملها المتصل بالسياحة من خلال مبادرة تقودها منظمة السياحة العالمية.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أيد المجلس خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ بياناً موجهاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، يبرز فيه التزامه بالعمل على ربط الجهود الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة مع جهود الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، وبدعم البلدان على إيجاد إدارة قوية للمخاطر في ظل قيادة متبصرة وفعالة، وبضمان اتساق وفعالية العمليات.

(١) الأمين العام، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومجموعة البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ألف - التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

١١ - مع اقتراب عام ٢٠١٥، الموعد المحدد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، قرر مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢، أن يُضمّن كل دورة من دوراته المقبلة، حتى عام ٢٠١٥، استعراضاً لتنفيذ الأهداف، اعتباراً من دورته العادية لعام ٢٠١٣، بهدف المساعدة في التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي تواجه مصاعب في تحقيق هدف واحد أو أكثر. ولقد رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٧/٦٩ بالعمل الذي يبذله المجلس للتعجيل بتحقيق تلك الأهداف وبنهجه الفعال لدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

١٢ - وتجري هذه الاستعراضات على مستوى الرؤساء بقيادة الأمين العام وبرئاسة مشتركة بين مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة البنك الدولي. ويبيّن كل استعراض العقبات التي تعترض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويحدد خطوات معينة على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذها لمساعدة البلدان في تحقيق النتائج. ولا يكرّر الاستعراض ما تقوم به الآليات القائمة لتتبع الأهداف ورصدها. وهو يعزّز، بدلاً من ذلك، الدعم المقدم على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ خطط العمل القطرية الرامية إلى بلوغ الأهداف، وكفالة اتباع نهج منسق إزاء استغلال الخبرات التقنية والتشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة.

١٣ - وقد استُكمِلت الجولتان الثالثة والرابعة من الاستعراض خلال عام ٢٠١٤، وتم النظر في العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ستة بلدان إضافية هي: كولومبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية واليمن، بشأن الجوع والفقر (الهدف ١)؛ وباكستان بشأن التعليم (الهدف ٢)، والفلبين بشأن صحة الأم (الهدف ٥)؛ وبنن بشأن المياه والصرف الصحي (الهدف ٧). وعقب مداوولات بشأن السبل الكفيلة بالتعجيل بتحقيق الأهداف، شارك فيها منسّقو الأمم المتحدة المقيمون المعنيون والمديرون القطريون التابعون للبنك الدولي وأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، قدّم أعضاء المجلس اقتراحات محددة وأيدوا توصيات العمل التي قدمها الممثلون على المستوى القطري لزيادة الدعم المقدم إلى البلدان وتشجيع تنسيق أكبر بين برامج الوكالات.

١٤ - وحتى متم عام ٢٠١٤، قام المجلس باستعراض ١٤ بلداً. ولقد ساعد الاستعراض بشكل عام أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تحسين تنسيق واتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الميدان، وتقليل الانعزال القطاعي من أجل تشجيع الاستجابات الشاملة وتوليد

أوجه التأزر، ودعم الحكومات بشكل أكثر فاعلية وممارسة الدعوة مع شركاء آخرين. وشجعت هذه المبادرة على اتخاذ منظومة الأمم المتحدة للمزيد من الاجراءات والالتزامات وحققت مواءمة أفضل مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

باء - تنسيق الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٥ - بالنظر إلى أن المجتمع الدولي أصبح من همكا أكثر فأكثر في صياغة خطة جديدة للتنمية، أكدت الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦٩ على الدور الرئيسي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين لكفالة توافر دعم منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها، وفقا للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. وطلبت من المجلس أن يُدرج في التقرير الحالي معلومات عن سبل ووسائل تمتين دوره في تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة، لكفالة إجراءات منسقة وفعالة بشأن طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٦ - وأقرت الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة ٦/٦٨ بالصلة الوثيقة القائمة بين القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، وشددت على ضرورة اتباع نهج متسق يوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وينطوي على العمل من أجل وضع إطار وحيد ومجموعة من الأهداف ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق في جميع البلدان. وشددت الدول الأعضاء أيضا على أن الخطة العالمية ينبغي أن تُعزز السلام والأمن، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان للجميع. وأشارت الدول الأعضاء إلى أنها تُعول على الدعم القوي لمنظومة الأمم المتحدة في جميع ما ستقوم به من أعمال.

١٧ - واتخذ المجلس خطوات محددة خلال عام ٢٠١٤ لتحسين التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سعياً إلى دعم الدول الأعضاء في التحول إلى خطة عالمية جديدة للتنمية. وركز مجلس الرؤساء التنفيذيين تفكيره على خمسة عناصر رئيسية متداخلة تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة في كافة السياقات وهي: العالمية، والمساواة، وحقوق الإنسان، والتكامل، ووفرة البيانات. وتناول المجلس أيضا قدرة منظومة الأمم المتحدة واستعدادها للاضطلاع بالخطة الجديدة للتنمية المستدامة ولتحسين فعاليتها وكفاءتها التنفيذيتين من أجل تحقيق النتائج الإنمائية.

١٨ - وأعاد المجلس تأكيد التزام منظومة الأمم المتحدة باغتنام هذه الفرصة التاريخية الفريدة التي تقدمها صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للتأكد من أن المنظومة لديها القدرة على

مواجهة تحديات التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الجديدة. وانصبت مناقشات المجلس في جوهرها على التفكير في كيفية تأهيل المنظومة لجعلها قادرة على المساهمة في برنامج التحول وتحسين العمل المنسق والفعال بشأن المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بالخطة.

١٩ - ولأجل تعميق النظر في الخطوات المطلوبة لتمكين منظومة الأمم المتحدة من مواجهة التحدي بشكل جماعي وتقديم دعم فعال للدول الأعضاء في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها، عقدت كل من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج دورة مشتركة يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ تبعها يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ معتكف لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذه الدورة المشتركة التي جمعت أكثر من ١٠٠ مسؤول كبير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كانت تهدف إلى تعزيز قدرات المنظومة الداخلية حتى تستجيب لدعوة الدول الأعضاء لصالح خطة إنمائية تحويلية وعالمية ومتكاملة عن طريق تسخير نقاط قوة المنظومة بأسرها ككل ونقاط قوة كل مكون من مكوناتها. ونظر المشاركون في طائفة واسعة من الإجراءات لغرض تعزيز أوجه التكامل والتآزر داخل المنظومة دعماً لإطار التنمية الجديد.

٢٠ - واعتُبر تعزيز إشراك أطراف متعددة صاحبة مصلحة وتعبئة الشراكات والقدرات والموارد من الإجراءات المهمة لدعم تنفيذ الخطة العالمية المقبلة. ويتطلب أيضاً النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة الإدماج المتسق للسياسات في جميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة عن طريق الاستفادة من أوجه التآزر المؤسسي. ولتحقيق التقدم في هذه المجالات، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين، تحت رعاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، على التركيز أولاً على مسائل التحضر وتشغيل الشباب في دراسة منجزة على نطاق المنظومة لسبل ووسائل تعميق اتساق السياسات وتنسيقها بهدف تحسين تنفيذ البرامج في سياق خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

٢١ - ومع بدء استعداد المجتمع العالمي للتحول إلى خطة التنمية الجديدة، يتزايد الاعتراف بالحاجة إلى الوصول على نحو أفضل إلى بيانات ذات جودة لأجل التخطيط والرصد. وأبرز فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الحاجة إلى ثورة في البيانات كجزء من إطار للمساءلة. وفي عام ٢٠١٤، أنشأ الأمين العام فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة للمساعدة في تشكيل رؤية طموحة وقابلة للتحقيق بهدف تقييم الفرص المرتبطة بالابتكار، والتقدم التقني وارتفاع عدد موردي البيانات لدعم وتكملة الأنظمة الإحصائية التقليدية وتعزيز المساءلة على المستويات العالمية والإقليمي والوطني. ونظر المجلس في دورته العادية إلى التوصيات

الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل ودعا إلى إعداد برنامج عمل لتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الداخلية على إيجاد نُهج مبتكرة في تسخير البيانات دعماً للقدرات الوطنية في مجال البيانات.

جيم - الإسهام في "خطة حضرية جديدة"

٢٢ - شجعت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢١٦ منظومة الأمم المتحدة على الإسهام إسهاماً فعالاً والمشاركة بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المزمع عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وأيضاً في العملية التحضيرية المفضية إليه. ويُتوقع أن ينتج عن المؤتمر تحديد الالتزام العالمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتنفيذ "خطة حضرية جديدة". والمدن محرك للنمو الاقتصادي، ويمكنها إذا أُحسن تخطيطها وتطويرها أن تنهض مجتمعات مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. غير أن تحديات ما تزال قائمة أمام تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، مثل الارتفاع المستمر في عدد سكان الأحياء الفقيرة والأثر السلبي للتدهور البيئي على المستوطنات البشرية وضرورة الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في المستوطنات الحضرية.

٢٣ - واستجابة لذلك، أنشأ المجلس، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج وبقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فريقاً عاملاً مخصصاً ومحدد المدة معنياً بوضع خطة حضرية جديدة للأمم المتحدة، لإعداد مساهمة متسقة لمنظومة الأمم المتحدة في الموئل الثالث. وكُلف الفريق العامل بمهمة معالجة التحديات المتصلة بالتحضر والتنمية المستدامة كمساهمة موضوعية في العملية التحضيرية للموئل الثالث، عن طريق الاستفادة من الخبرة الواسعة النطاق لمنظومة الأمم المتحدة في هذا المضمار. وستسعى الوثيقة الختامية التي ساهمت فيها إلى حد الآن أكثر من ٢٠ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى التأكيد على إقامة شراكة تجمع بين أصحاب مصلحة متعددين دعماً للتنمية الحضرية المستدامة وإيجاد إطار يسمح لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتعريف بأعمالها في المسائل الحضرية. ومن المنتظر أن يتواصل العمل خلال عام ٢٠١٥.

ثالثاً - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها

٢٤ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين عام ٢٠١٤ تنفيذ مبادرات هادفة إلى تعزيز الاتساق بين السياسات والتنسيق البرنامجي، ولا سيما في مجالات عمالة الشباب، وجرائم الفضاء

الإلكتروني وأمنه، وتغيّر المناخ. ونُفذت تلك الأنشطة على نطاق المنظومة بأسرها استجابة للولايات الحكومية الدولية، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ١٣٠/٦٨ و ٢٤٣/٦٨ و ٢١٢/٦٨.

ألف - النهوض بعمالة الشباب

٢٥ - يوفر برنامج العمل العالمي للشباب، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٥، إطار السياسات والمبادئ التوجيهية العملية للعمل الوطني والدعم الدولي من أجل تحسين رفاه الشباب في مختلف بلدان العالم. وقد طلبت الدول الأعضاء مرارا إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة ما تقوم به من تنسيق من أجل اتباع نهج أكثر اتساقا وشمولا وتكاملا لإزاء النهوض بالشباب، وكان آخر تلك الطلبات في قرار الجمعية العامة ١٣٠/٦٨.

٢٦ - وأيد مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته العادية المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب. وتقدم هذه الخطة إطار السياسات والمبادئ التوجيهية من أجل العمل المشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة في خمسة مجالات ذات أولوية، بما فيها العمالة ومباشرة الأعمال الحرة. وخلصت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى أن تحديات العمالة غير المسبوقة التي ما زالت تواجه الشباب والشبان في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ تبرر تركيز الاهتمام على هذا الجانب من الطائفة الواسعة من القضايا المرتبطة بالشباب، ووافقت على إنشاء فريق عمل محدد المدة يُعنى بعمالة الشباب بقيادة منظمة العمل الدولية. وأسندت لهذا الفريق مهمة صياغة مقترح بشأن مبادرة عالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن عمالة الشباب بهدف تعزيز التعاون على نطاق المنظومة وتقوية اتساق السياسات وحسن تنسيقها، وحشد الشركاء الخارجيين وضمان انخراطهم وتحسين الصلات بين الجوانب المعيارية والجوانب التنفيذية لجهود الأمم المتحدة بهدف الوصول إلى برجة وتنفيذ مُحسَّن. وستستفيد هذه المبادرة من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب بهدف توسيع نطاق العمل المشترك في مواجهة تحدي عمالة الشباب، لا سيما على المستوى القطري.

باء - التصدي لمسألتي جرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني

٢٧ - أمام استمرار المجتمع العالمي في مواجهة التحديات المرتبطة بجرائم وأمن الفضاء الإلكتروني، واصلت الآليات المشتركة بين الوكالات معالجة الأثر المترتب عن تلك التحديات. فقد جرى في عام ٢٠١٤ تكثيف الجهود التنسيقية الداخلية المتصلة بأمن الفضاء

الإلكتروني في منظومة الأمم المتحدة، إذ اتفقت كلتا اللجنتين الرفيعتي المستوى التابعتين للمجلس على اتخاذ خطوات محددة لضمان بيئة تكنولوجية داخلية آمنة. ووافقت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تنسيق أنشطتها في مجالات من قبيل التصدي للتهديدات الإلكترونية وتفادي ازدواجية الأنشطة المرتبطة بأمن الفضاء الإلكتروني. فالمنظمات تسعى مثلاً إلى تبادل المعلومات عن التهديدات التي تتعرض لها بيئاتها التكنولوجية الداخلية ووضع برامج تدريبية مشتركة لزيادة الوعي بأمن الفضاء الإلكتروني. وبالإضافة إلى ذلك، إدراكاً منها بأن التهديدات الإلكترونية يمكن أن تقوض جهود التنمية، اتفقت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على إعداد نفسها بشكل أفضل لإدماج أعمال متصلة بأمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني في البرامج الانمائية للأمم المتحدة، عند الاقتضاء، وأيضاً على تقوية الأنشطة التنسيقية المشتركة بين الوكالات، لا سيما من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات.

جيم - تيسير العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

٢٨ - تماشياً مع الزخم المتزايد في ما يتعلق بالأعمال المتصلة بالمناخ، ضاعفت منظومة الأمم المتحدة جهودها دعماً للدول الأعضاء في مواجهة تغير المناخ، الذي اعتبر في قرار الجمعية العامة ٦٨/٢١٢ واحداً من أكبر التحديات في عصرنا. وعمدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، من خلال فريقها العامل المعني بتغير المناخ، إلى تكثيف جهودها في عام ٢٠١٤ من أجل تيسير وصول الدول الأعضاء والشركاء الآخرين إلى خبرات الأمم المتحدة وخدماتها المتصلة بتغير المناخ. وأصدر الفريق العامل كتيباً بعنوان "كيف تدعم منظومة الأمم المتحدة تدابير طموحة في مجال تغير المناخ"^(٢) الذي شارك في إعداده وإصداره ما يقرب من ٤٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة ونُشر خلال مؤتمر القمة المعني بالمناخ المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقام الفريق أيضاً بتجميع ٤٠٠ إصدار من بين أحدث إصدارات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بتغير المناخ ضمن مكتبة افتراضية، يستضيفها منبر الأمم المتحدة الموحد للخدمات التدريبية في مجال تغير المناخ (CC: Learn)، شراكة التعلم في مجال تغير المناخ (unclearn.org/cop20). وأتيح الولوج للمكتبة خارج الشبكة للمشاركين من خلال توزيع ١٨٠٠ مَنفذ معتمد محايد كربونياً ومُورَد من مصادر مستدامة باستخدام نظام الناقل التسلسلي العام (USB) في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٢) يمكن الاطلاع عليه بالإنكليزية والإسبانية على العنوان الشبكي: www.unsceb.org/content/how-un-system-supports-ambitious-action-climate-change.

٢٩ - وأثناء الدورة، قام الفريق العامل المعني بتغير المناخ بتنظيم ١٠ مناسبات جانبية مشتركة وإحاطات تقنية لمنظومة الأمم المتحدة سلطت الضوء على عمل المنظومة في المجال المناخي في طائفة من المجالات المواضيعية، بما في ذلك تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ، والصحة والأمن الغذائي والنقل. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر فضاء العرض الخاص "بوحة الأداء في الأمم المتحدة" كيف تعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة المختلفة جميعها من أجل تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجالات مواضيعية رئيسية، كالطاقة المستدامة، والصناعة، والاستثمارات الخضراء، والتعليم، وعلم المناخ والتنقل البشري.

رابعاً - تعزيز فعالية وكفاءة واتساق وتأثير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

٣٠ - استمرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إعطاء الأولوية القصوى للتنفيذ المتسق للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. واستجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ في الموضوع، زادت المجموعة بشكل منتظم تركيزها على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فأكثر من ٨٠ في المائة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو ما يعادلها من الأطر تتضمن برامج لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالإضافة إلى ذلك، ٩٠ في المائة من كيانات الأمم المتحدة التي أجابت على الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ذكرت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُدرج ضمن خططها الاستراتيجية.

٣١ - ومن أجل زيادة الترويج لاتباع نهج منسق إزاء السياسات والعمل البرنامجي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستركز فرقة العمل على تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة عملاً بمذكرة الأمين العام بشأن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين البلدان النامية والتعاون الثلاثي (SSC/17/3) وبلاستناد إلى هذه المذكرة. ويتضمن عمل فرقة العمل زيادة تعزيز ومواءمة أدوات الأمم المتحدة المتعلقة بسياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والأطر التعاونية والترتيبات المؤسسية بهدف إعداد

المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشكل أفضل ودعم النظراء الوطنيين في مجال تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٢ - وأحرزت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقدماً مهماً في اتجاه ضمان أن يحقق الجيل الثاني من مبادرة "توحيد الأداء" الأثر المتوخى من حيث تعزيز تجانس منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأهميتها وفعاليتها وكفاءتها. واستجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦، قامت المجموعة بإعداد وإصدار مجموعة متكاملة من عناصر الدعم لصالح أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة التي استهلكتها المجموعة في عام ٢٠١٣. ولقد صُممت تلك الإجراءات بشكل يسمح بتكييفها مع السياقات القطرية وسيجري تحديثها واستكمالها استناداً إلى الخبرات المكتسبة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، طلبت ٤٣ حكومة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية اعتماد نهج قائم على "توحيد الأداء". واستجابة لطلب الجمعية العامة، وضعت المجموعة أيضاً إطاراً للرصد والتقييم، ينطبق على تلك البلدان ويروم تعزيز الفعالية التشغيلية للنهج.

٣٣ - وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً تركيزها على تعزيز التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ عن نتائج عمليات الأمم المتحدة على المستوى القطري. وبالتعاون الوثيق مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تجرب المجموعة حالياً استراتيجية تسيير الأعمال في ١٤ بلداً بهدف إثراء الاستراتيجية والتوجيه المتعلقين بدمج خدمات الدعم على الصعيد القطري، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢٦. واستراتيجية تسيير الأعمال إطار طوعي يسعى إلى تعزيز الفعالية من حيث التكلفة وتحسين نوعية عمليات الدعم التشغيلي، من قبيل الشراء وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية واللوجستيات والإدارة والمالية، دعماً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٤ - وأحرز تقدم أيضاً، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في معالجة العوائق التي تحول دون تحقيق أفرقة الأمم المتحدة القطرية لمكاسب في الكفاءة على نحو تام في إطار نهج "توحيد الأداء". وإلى غاية متم عام ٢٠١٤، أنجز ٣٠ تدبيراً من بين التدابير الـ ٥٥ المحددة في خطة العمل الخاصة بالمقر، وأبلغت ١٢ وكالة عن أنها بدأت بمبادرات للتصدي للتحديات والعقبات، بوسائل منها العمل مع مجالس إدارتها.

٣٥ - وبالتركيز على الخدمات التشغيلية المشتركة على الصعيد القطري، تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بتجريب مركز للخدمات المتكاملة - هو مرفق العمليات المشتركة في البرازيل. ويسعى هذا المركز إلى ترشيد المجالات التشغيلية الأساسية للوكالات المشاركة بتوحيد خدمات الدعم. ويُتوقع أن يقلص هذا التوحيد من

ازدواجية المهام وأن يُخفف من التكاليف الإدارية ومن تكلفة المعاملات، وأن يزيد في الوقت ذاته أيضا في نوعية الخدمات وفعاليتها.

٣٦ - وزادت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا عدد الوكالات القطرية التي تعمل في أماكن عمل مشتركة مع وكالات أخرى، إذ ارتفع المجموع إلى ١٩١ مكان عمل مشترك لمنظومة الأمم المتحدة و ٦١ دارا للأمم المتحدة مصنفة رسميا، في ٢٢٤ بلدا وإقليما. وتسمح الأماكن المشتركة بخفض التكاليف من خلال تقاسم التكاليف والخدمات وتيسير الجهود البرنامجية التعاونية بين الوكالات. ووضعت المجموعة أيضا استراتيجية للأماكن المشتركة تروم رفع عدد المكاتب المشتركة لتمثيل الأمم المتحدة على المستوى القطري.

٣٧ - واتخذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات مهمة لمواصلة تعزيز نظام المنسق المقيم. ويعزز الدور القيادي للمنسق المقيم من خلال تحديث توصيف الوظيفة ودمج وظيفة التخطيط والتنسيق المعززة على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧. وجرى تحسين عملية الانتقاء وبدأ تشغيل مركز جديد للتقييم في أيار/مايو ٢٠١٤. وإلى غاية متم عام ٢٠١٤، جرى نشر ١٢٧ منسقا مقيما، من بينهم ٤٩ امرأة (٣٩ في المائة)، و ٥٦ منسقا من البلدان النامية (٤٤ في المائة) و ٥٦ منسقا من وكالات غير تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٤٤ في المائة). ولغرض دعم نظام المنسقين المقيمين، نفذت المجموعة طريقة مركزية شاملة للتمويل تقوم على مبدأ تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة على نحو ما دعا إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٤/٢٠١٤ والجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧.

خامسا - تحسين وتحديد المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة

٣٨ - تشير الخطة الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ إلى أن مواءمة ممارسات تسيير الأعمال وتبسيطها يعد نشاطا أساسيا من أنشطة اللجنة. وفي هذا السياق، تركز الخطة على الخدمات المشتركة والمتقاسمة، بما في ذلك تحسين ممارسات الشراء المشتركة، وغير ذلك من المبادرات الرامية إلى تحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها. وتستجيب الإجراءات المتخذة في إطار هذا المجال ذي الأولوية للولايات التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ وهي ترشيد أساليب العمل، ووضع اتفاقات إطارية مشتركة بين الوكالات، وإقامة خدمات دعم مشتركة وزيادة التعاون في مجال الشراء.

٣٩ - وخلال عام ٢٠١٤، واصلت بشكل حثيث شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهود التعاون والمواظمة في مجال الشراء، بما في ذلك مشروع يروم مواظمة التوجيهات المتعلقة بالشراء. وفي إطار هذا المشروع، جرى تدريب موظفين من كل المناطق لمساعدة أكثر من ٣٠ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تكوين أفرقة مشتركة معنية بالشراء. وأظهر تقييم أولي أنه جرى توفير مبلغ يقارب ٥ ملايين دولار - في ٨ بلدان لوحدها - من خلال عمليات الشراء المشتركة وإبرام اتفاقات طويلة الأجل مع البائعين، إذ جرى توقيع أكثر من ٥٠ اتفاقاً إلى يومنا هذا.

٤٠ - وواصلت شبكة المشتريات أيضاً إعداد مشاريع موجهة نحو تعزيز الخدمات المشتركة. فوضع مشروع للشراء المشترك للمركبات معايير مشتركة للمركبات وأساطيل مركبات الأمم المتحدة. ونفذت أيضاً عملية مزيدة تنافسية من المتوقع أن تقضي إلى إبرام اتفاقات طويلة الأجل مع مُصنِّعين اثنين للمركبات على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، استمر التعاون في الشراء على أساس الموقع في كل من جنيف وروما ونيويورك وكوبنهاغن طيلة عام ٢٠١٤.

٤١ - وجرى في أواخر عام ٢٠١٣ اعتماد نظام جديد لتسجيل البائعين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وهي بوابة المشتريات المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (www.ungm.org). ويهدف هذا النظام إلى زيادة فرص استفادة بائعين ينتمون إلى بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من عروض الشراء التي تقدمها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يسعى النظام إلى تبسيط عمليات الشراء التي تقوم بها الأمم المتحدة بهدف ربح الوقت وزيادة الكفاءة. وقد طُلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧/٦٩ تقديم معلومات عن النتائج التي أحرزها النظام الجديد. وأبرز نظام تسجيل البائعين الجديد خلال عام ٢٠١٤ نتائج إيجابية من حيث تسجيل البائعين. فبعد مرور سنة واحدة على بدء مشروع إصلاح نظام تسجيل البائعين ارتفع عدد البائعين المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات بنسبة ٨١ في المائة. وتضاعف عدد الموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية خلال الفترة نفسها. وحالياً، ٥٥ في المائة من مجموع البائعين و ٨ من بين ١٥ بلداً من البلدان التي سجلت أعلى عدد من البائعين هي بلدان نامية أو بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٤ أيضاً، استُهلّت دراسة للجدوى بشأن قابلية التشغيل البيئي لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وتجري هذه الدراسة التي يُتوقع إنجازها في منتصف عام ٢٠١٥

في سياق استجابة مباشرة للقرار ٢٢٦/٦٧ وينتظر أن تزود هذه الدراسة منظومة الأمم المتحدة بمعلومات عن استصواب وجدوى قابلية التشغيل البيئي.

٤٣ - وفي مجال المالية والميزانية، أكملت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى إعداد تعاريف موحدة لتكاليف التشغيل، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمختلف نماذج الأعمال التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وذلك في استجابة مباشرة للولاية المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧. واستند هذا العمل إلى عملية سبق أن قام بها كل من البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية تنسيق وتحسين طريقة تقديم ميزانيات الدعم الخاصة بها. وأسفر ذلك عن الاتفاق على تعريف موحّد لتكاليف التشغيل سيستخدم كمرجع في المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٤٤ - ونوهت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بالتقدم المحرز في تعزيز الشفافية، ودعت إلى بذل مزيد من الجهود لضمان الاتساق والتكامل في مهام الرقابة وأعمال مراجعة الحسابات والتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واستجابة لذلك، أجرت شبكة المالية والميزانية عملية تقييمية شاملة للرقابة على إدارة المخاطر وأدوات المساءلة القائمة حالياً في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبالاستناد إلى ذلك العمل، قامت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضاً من خلال الشبكة، وبالتشاور مع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ووحدة التفتيش المشتركة، بإعداد نموذج مرجعي لإدارة المخاطر والإشراف عليها والمساءلة بشأنها. وأيد النموذج المعتمد نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين بوصفه ممارسة من الممارسات المعترف بها على نطاق واسع ونموذجاً مرجعياً رقابياً يناسب منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - وفي السابق، أصدرت الجمعية العامة ولاية تتعلق بوضع نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، اعترافاً منها بضرورة توضيح أدوار ومسؤوليات وعلاقات الجهات الفاعلة المشاركة في التأهب للطوارئ والاستجابة لها. واستعرضت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أثناء دورتها المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ نظام إدارة القدرة على مواجهة الطوارئ الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٦٧ ألف كإطار تتخذه المنظمة لإدارة الطوارئ. وفي نفس القرار، أدرجت الجمعية العامة توصية بتوسيع نطاق النظام ليشمل الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. واستجابة لذلك، وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على سياسة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بنظام إدارة

قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ومؤشرات الأداء المرتبطة به ونظامه الداعم المتصل بالصيانة والاختبار والاستعراض.

٤٦ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤٤ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام استكشاف الخيارات الممكنة لزيادة الكفاءة واحتواء تكاليف التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، وضعت شبكة المالية والميزانية أيضا إطار مرجعي لدراسة ستُنجز على نطاق المنظومة بأسرها بشأن هذه المسألة خلال عام ٢٠١٥. وسيجري تحليل نقاط التشابه والاختلاف بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتعريف التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة وتمويله وتديره بهدف تحديد الخطوات الكفيلة بالتوصل إلى نهج موحدة أكثر كفاءة وفعالية، مع مراعاة اختلاف نماذج تسيير الأعمال، ومصادر التمويل والخصائص الديموغرافية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - ويهدف برنامج اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في مجال إدارة الموارد البشرية بالأساس إلى مواصلة تطوير الخدمة المدنية الدولية باعتبارها موردا يتميز بالاستقلالية، والحياد، والكفاءة العالية والالتزام يرمي إلى تلبية احتياجات المجتمع الدولي المتغيرة باستمرار، لا سيما في سياق إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٨ - وشاركت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من خلال شبكة الموارد البشرية مشاركة فعالة وأسهمت في الاستعراض الشامل لظروف الخدمة الذي تقوم به حاليا لجنة الخدمة المدنية الدولية. ومن بين العناصر الرئيسية للاستعراض مواءمة نماذج المكافأة والتقدير مع ممارسات إدارة الأداء. وشارك ممثلو الشبكة في الأفرقة العاملة التابعة للجنة الخدمة المدنية الدولية، وسنحت لهم الفرصة لتبادل تجاربهم وممارساتهم الجيدة. وقد سبق أن نُفذت بنجاح خطط تجريبية للمكافأة والتقدير على أساس الأداء في بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٤٩ - وكانت مسألة تنقل الموظفين فيما بين الوكالات أحد مجالات التركيز الأخرى لشبكة الموارد البشرية في عام ٢٠١٤. وقامت الشبكة بتحليل الاقتراحات الأولية لتنفيذ إطار إداري في المستقبل بشأن نقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات الذي اعتمدته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢. وكان الهدف من وراء هذا العمل هو إرساء أساس متين لتعزيز تنقل الموظفين على صعيد المقر ومراكز العمل الميداني على حد سواء. وعلى المستوى الميداني، وسعت شبكة الموارد البشرية نطاق نشر المشروع التجريبي الناجح لمواءمة استخدام الموظفين المحليين.

٥٠ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧/٦٩ إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بتبادل الأمثلة عن الخبرات الجيدة والدروس المستفادة مع مديري الموارد البشرية في المنظمات الأعضاء. وفي وقت لاحق، قام مديرو الموارد البشرية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتبادل المعلومات بشأن التجارب العملية والممارسات الجيدة في مجال إدارة الأداء. وأجريت بنجاح عمليات تبادل مكرسة لنقل المعارف والتجارب في مجال إدارة الأداء. وشرع فريق عامل مكون من مهنيين في إدارة الأداء في تحديد الممارسات الجيدة في مجالات رئيسية لإدارة الأداء، مثل اتساق التقييم والتعامل مع ضعف الأداء ونهج التحكيم.

٥١ - وإدراكاً من المجلس للأهمية التي يكتسبها تعدد اللغات، فقد واصل بذل جهود حثيثة خلال عام ٢٠١٤ لأجل تعزيز تعدد اللغات وتيسيره، استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٢. وجرى تقديم الدعم لنهج منسق بشأن تعدد اللغات من خلال جمع المعلومات المتوفرة عن السياسات والأدوات وتبادلها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وحددت عدة منظمات أعضاء جهات اتصال مخصصة لتحسين التعاون بين الإدارات التقنية والإدارات المعنية باللغات في ما يتعلق بإصدار الوثائق الرسمية. وعلاوة على ذلك، غالبية المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين تُقدم دروساً لغوية بالجمان لموظفيها على الأقل في لغتين من لغات الأمم المتحدة الرسمية. ومن خلال تقديم دروس في اللغات، وبالتالي دعم تعزيز تعدد اللغات، تهدف المنظمات إلى زيادة التواصل والفعالية التنظيمية خدمة لأولويات الدول الأعضاء.

٥٢ - ودعمت أيضاً مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خلال السنتين الماضيتين تعدد اللغات في مراكز العمل الميدانية. وتشجع المؤسسات أكثر فأكثر وتيسر لموظفيها تعلم اللغات المحلية في مراكز العمل الميدانية إما عن طريق توفير دروس أو تقديم إعانات للتدريب. وأحرزت عدة مؤسسات تقدماً في توفير دروس تعلم اللغات عبر الإنترنت، بهدف تعزيز تعدد اللغات في مراكز العمل الميدانية البعيدة التي لا تتوفر فيها دروس مباشرة في اللغات بشكل واسع النطاق. وتحقق كذلك تقدم خلال السنوات الماضية في نقل محتويات المواقع إلى اللغات المحلية وفي استخدام وسائط التواصل الاجتماعي.

سادسا - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٣ - منذ اعتماد منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٦^(٣) من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى (CEB//2006/3)، أكملت ٢١ منظمة بنجاح تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وحصلت على آراء غير مشفوعة بتحفيز من مراجعي الحسابات في ما يتعلق ببياناتها المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الخاصة بالعام الأول والأعوام التالية. وأكملت ثلاث من المنظمات التي اعتمدت المعايير في عام ٢٠١٤ عملية التطبيق وهي الآن بصدد إعداد أول بياناتها المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتبين هذه النتائج قدرة منظومة الأمم المتحدة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك على دعم الامتثال لها من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي وزيادة الشفافية والمساءلة.

٥٤ - وبالنظر إلى أن معظم المنظمات توجد الآن في مرحلة ما بعد التطبيق، فإن زيادة كفاءة العمليات لأجل دعم وتحسين نوعية البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وغيرها من التقارير المالية الأخرى تظل من الأولويات، فضلا عن تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبغية تقديم دعم أفضل للمنظمات، انتقل تركيز مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من مرحلة تطبيق المعايير إلى مرحلة دعم مواصلة الامتثال لها وضمان تحقيق الفوائد المرجوة منها.

٥٥ - وقامت فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة عام ٢٠١٤ بتكليف مجموعات تركيز مواضيعية يقودها أعضاء من فرقة العمل لمعالجة مواضيع الإبلاغ عن المخزونات، والعمر النافع للممتلكات والمنشآت والمعدات، والأصول غير المادية، ومحاسبة الأصول التي لا توجد وثائق كافية لإثباتها. وواصل الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة دعمه لفرقة العمل من خلال تيسير اجتماعاتها وتواصلها مع اللجان الرفيعة المستوى ومراجعي الحسابات الخارجيين، وإخضاع أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لرصد نشط، وتنسيق مختلف أشكال الإبلاغ المالي الممتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقديم الإرشاد والدعم في المجالات ذات الاهتمام الخاص التي حددتها فرقة العمل. وتشمل بعض الأنشطة المنجزة في عام ٢٠١٤ إجراء استعراض للسياسات المحاسبية المتصلة بالأصول والإيرادات غير التبادلية، ومقارنة للمصطلحات

(٣) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي معايير خاصة بالإبلاغ المالي طُورت بشكل مستقل وتُعتبر من أفضل الممارسات بالنسبة لكيانات القطاع العام.

المستخدمة في البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تعدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

سابعاً - تحسين مستوى الشفافية والمساءلة

٥٦ - في سياق مواصلة الحوار المباشر والموضوعي بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء، استجابة لدعوة الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤ و ١٧/٦٩، ظل تحسين وتعزيز شفافية المجلس ومساءلته إحدى الأولويات خلال عام ٢٠١٤. ونظمت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ثلاثة إحاطات رسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أعمال المجلس في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، في نيسان/أبريل قدم نائب رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن عمل اللجنة في ما يتعلق بمواءمة ممارسات العمل في منظومة الأمم المتحدة وتبسيطها. وفي حزيران/يونيه، قُدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق عرض عن الأنشطة الرئيسية للمجلس. وفي كانون الأول/ديسمبر، شارك نواب الرؤساء الثلاثة للهيئات الفرعية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في حوار أُجري مع المجلس بشأن المكانة التي ستؤول إليها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل.

٥٧ - واستمر أيضاً تقديم المعلومات عن أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين عبر موقعه على الإنترنت (www.unsceb.org). ويضم الموقع على وجه الخصوص إحصاءات عن الموارد المالية والبشرية لمنظومة الأمم المتحدة، ودليلاً لكبار المسؤولين وتقارير المجلس واللجنة الرفيعة المستوى ونواتجهما. وجرى إدراج قسم متعدد اللغات بهدف إتاحة المعلومات لجمهور أوسع. ووُسع نطاق التنسيق بين الإبلاغ وطريقة عرض إحصاءات المجلس ليشمل بيانات الشراء الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على إعداد فهرس لبيانات منظومة الأمم المتحدة. وستُستهل هذه المبادرة في شكل خدمة متاحة على الإنترنت وهي تهدف إلى تقديم صورة تتزايد شموليتها عن موارد البيانات العامة لمنظومة الأمم المتحدة. وتسعى هذه المبادرة، من خلال تصنيف البيانات حسب التغطية المواضيعية والمصدر التنظيمي، إلى تعزيز سبل الوصول إلى البيانات والشفافية والمساءلة في مجال تبادل البيانات الذي ما فتئ يزداد أهمية.

ثامنا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل

٥٨ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة تعاونهما، ولا سيما أثناء إعداد الوحدة لتقاريرها مع التركيز على المنظومة بأكملها. وجرى في عام ٢٠١٤ مشاورات منتظمة الوحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين. فعلى سبيل المثال، أثناء صياغة تقرير الوحدة بشأن المرحلة الثانية من استعراض على نطاق المنظومة للإدارة القائمة على النتائج زوّدت أمانة المجلس الوحدة بجميع الوثائق والمواد التدريبية والأدوات التي أُعدت بفضل جهود جماعة الممارسين المعنية بالإدارة القائمة على النتائج التابعة للجنة الرفيعة المستوى. وعُقد اجتماع مماثل لتبادل الآراء والمعلومات في سياق إعداد تقرير بشأن استعراض للسلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة. وأخيراً، شاركت أمانة المجلس في عام ٢٠١٤ في حلقة العمل التي تعقد كل سنتين لمراكز التنسيق التابعة للوكالات، وقدمت عرضاً عن العملية المتبعة لإعداد التعليقات على نطاق المنظومة.

٥٩ - وواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً تقديم المساعدة لوحدة التفتيش المشتركة في تحديد مواضيع ذات تأثير على نطاق المنظومة بأسرها بهدف إدراجها في برنامج عمل الوحدة.

٦٠ - وواصلت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضاً تاريخها الطويل في المشاركة في دورات لجنة الخدمة المدنية الدولية وأفرقتها العاملة وفي اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل. وتعاونت الشبكة عن كثب أيضاً، من خلال فريقها الميداني، مع اللجنة في مسائل من قبيل استعراض تصنيفات مراكز العمل حسب المشقة وغيرها من الاستحقاقات الميدانية.

تاسعا - الاستنتاجات

٦١ - على مدى عام ٢٠١٤، ساهم مجلس الرؤساء التنفيذيين، تحت قيادة الأمين العام بصفته رئيس المجلس، في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق طائفة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية دعماً للولايات والأولويات الحكومية الدولية. وبالنظر إلى أن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تزداد تعقيداً، سعت منظومة الأمم إلى دعم الدول الأعضاء عن طريق تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة في الإعداد للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها، وتعزيز كفاءة وأثر أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية وتحسين المهام الإدارية والتنظيمية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٦٢ - وظل من الأولويات الرئيسية للمجلس تحسين الشفافية والمساءلة من خلال الحوار مع الدول الأعضاء وتحسين المعلومات المتاحة إلى الجمهور في موقعه الشبكي. وواصل المجلس أيضا تعاونه مع هيئات التنسيق الأخرى الممولة تمويلا مشتركا، ولا سيما وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية، بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

المرفق

موجز لحالة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين (A/69/16)

الاستنتاجات والتوصيات	حالة التنفيذ
أشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة دعت الأمين العام، في قرارها ٦٧/٢٩٢، إلى أن يدعم، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، اتباع نهج منسق فيما يتعلق بتعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة. وأوصت اللجنة، مع التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ ذلك القرار، بأن تطلب الجمعية إلى المجلس توفير معلومات عن تنفيذ القرار والإبلاغ عن التقدم المحرز في المستقبل في تقاريرها المقبلة المقدمة إلى اللجنة (الفقرة ٥٢١).	قُدم الدعم من أجل اتباع نهج منسق فيما يتعلق بتعدد اللغات من خلال تبادل الأدوات والتجارب في مجال تعدد اللغات؛ والتعاون بين الإدارات التقنية والإدارات المعنية باللغات؛ وتقديم دروس في اللغات لفائدة الموظفين، بما في ذلك دروس في اللغات المحلية ودروس عبر الإنترنت، وإتاحة مضامين للمواقع الشبكية بلغات متعددة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي (انظر الفقرتين ٥٠ و ٥١ من هذا التقرير).
أقرّت اللجنة بالعمل المستمر الذي يبذله مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل تنسيق ممارسات العمل وتبسيطها، ورحبت بفرص تعزيز أوجه الكفاءة من خلال الحدّ من الأعباء الإدارية والإجرائية سعياً إلى زيادة الاتساق والتنسيق والفعالية والمساءلة والمصادقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وطلبت اللجنة أن يجري إبلاغها عن التقدم المحرز في هذا الصدد في المستقبل، وأوصت بأن توجّه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة الاستمرار في معالجة هذه المسألة (الفقرة ٥٢٢).	يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى، معالجة مسألة مواءمة ممارسات العمل وتبسيطها بالتركيز على ممارسات الشراء المشتركة؛ والخدمات الموحدة والمشاركة؛ والممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر والقدرة على مواجهة الطوارئ على نطاق المنظومة؛ وخدمات الخزانة المشتركة؛ وتنسيق معدلات استرداد التكاليف؛ وإدارة الموارد البشرية. وتمكنت منظومة الأمم المتحدة عبر هذه الجهود من زيادة أوجه الكفاءة وخفض التكاليف سواء على مستوى المقرر أو على المستوى القطري (انظر الفقرات ٣٨-٥٠ من هذا التقرير).
رحبت اللجنة بعمل المجلس بشأن تنفيذ الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأداء. وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وبصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بتبادل الأمثلة عن الخبرات الجيدة والدروس المستفادة مع مديري الموارد البشرية في	نُظمت حلقة عمل دامت يوماً كاملاً ركزت على نقل المعارف وتبادل التجارب في مجال إدارة الأداء. وبعد هذه الحلقة، شرع فريق عامل مكون من مهنيين في إدارة الأداء في تحديد الممارسات الجيدة في مجالات رئيسية لإدارة الأداء، مثل تقييم الاتساق، والتعامل مع ضعف الأداء ونُهج التحكيم (انظر الفقرة ٥٠ من هذا التقرير).

المنظمات الأعضاء (الفقرة ٥٢٤).

دعم المجلس من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، إذ يتناول أكثر من ٨٠ في المائة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هذه المسألة من خلال البرمجة على الصعيد القطري. ودُعم أيضاً اتباع نهج منسق إزاء السياسات والأعمال البرنامجية المتصلة بهذه المسألة بتكوين فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (انظر الفقرتين ٣٠ و ٣١ من هذا التقرير).

أفرز النظام الجديد لتسجيل البائعين نتائج إيجابية من حيث تسجيل البائعين، إذ ارتفع عدد البائعين المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات بنسبة ٨١ في المائة، وتضاعف عدد الموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (انظر الفقرة ٤١ من هذا التقرير).

اتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين خطوات محددة لتعزيز اتساق السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سعياً إلى دعم الدول الأعضاء في التحول إلى الخطة العالمية الجديدة للتنمية. وتناول المجلس أيضاً قدرة منظومة الأمم المتحدة واستعدادها لتنفيذ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، بالخصوص على المستوى الوطني وتحسين فعاليتها وكفاءتها على المستوى التنفيذي دعماً لتحقيق النتائج الإنمائية. وفيما يتعلق بتعزيز دور المجلس في زيادة اتساق السياسات، كلف المجلس لجانته الرفيعة المستوى بزيادة جهودها من أجل كفالة التنسيق على نطاق المنظومة بشأن الجوانب البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر الفقرات ١٥-٢١ من هذا التقرير).

أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يشجّع على مواصلة إدماج الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن البرمجة العادية على الصعيد القطري للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، على مستوى الصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ٥٢٥).

أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين الإبلاغ عن النتائج المحققة في النظام الجديد لتسجيل البائعين من حيث زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الشراء في منظومة الأمم المتحدة وفقاً للقواعد والأنظمة السارية (الفقرة ٥٢٦).

أكدت اللجنة على الدور الرئيسي الذي ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يضطلع به لكفالة توافر دعم منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد ومتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقاً للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولهذا الغرض، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يُدرج في التقرير السنوي المقدم من المجلس إلى اللجنة، في دورتها الخامسة والخمسين، معلومات عن سبل ووسائل تعزيز الدور المتمثل في تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة، لكفالة إجراءات منسقة وفعالة بشأن مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بهذه الخطة العالمية (الفقرة ٥٢٧).

الاستنتاجات والتوصيات

حالة التنفيذ

أكدت اللجنة مجددا توصياتها إلى الجمعية العامة بتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الشواغل التالية:

(أ) الحاجة إلى كفالة أن تكون الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالاتساق على نطاق المنظومة، متمشية مع الولايات الحكومية الدولية؛

(ب) الحاجة إلى كفالة زيادة مواءمة تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال المشتريات (الفقرة ٥٣٠).

أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل الحوار المباشر والموضوعي القائم بين المجلس والدول الأعضاء، وفقا للفقرة ٤ من قرارها ٢٨٩/٦٤، سعياً إلى زيادة تحسين وتعزيز شفافية مجلس الرؤساء التنفيذيين ومساءلته أمام الدول الأعضاء (الفقرة ٥٣١).

يعتبر مجلس الرؤساء التنفيذيين دعم الولايات الحكومية الدولية وأولويات الدول الأعضاء والعمل وفقا لها من الأمور ذات الأولوية القصوى. ويولي المجلس في جميع أعماله عناية كبيرة كي تتماشى أنشطته ومبادراته وكذلك العمل الذي تقوم به اللجان الرفيعة المستوى التابعة له مع الولايات الحكومية الدولية. وفي مجال الشراء المشترك، يجري العمل المنجز تحت رعاية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى استجابة للأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات ولقواعد منظومة الأمم المتحدة وأنظمتها الخاصة بالشراء.

واصل المجلس عقد حوارات واجتماعات لتبادل الآراء مع الدول الأعضاء من خلال تنظيم الإحاطات والعروض الرسمية وغير الرسمية والمشاركة فيها طوال السنة. وأُتيحت معلومات مفصلة عن عمل المجلس على موقعه على الإنترنت (انظر الفقرة ٥٧ من هذا التقرير).